

المسار التشاوري للملتقى الوطني الليبي

ملتقى طرابلس المدينة

ورقة بخصوص المحور الثالث (الجزء الثاني من توزيع السلطات)

1- المعايير والمواصفات التي يجب أخذها في الإعتبار في التعينات الحكومية والوظائف العامة .

الوظيفة حق دستوري لكل مواطن .. وبإعتبار الوظائف العليا حجر اساس للهيكلية التي تعتمد عليها سلطات الدولة.. فيجب ان يخضع المرشح لها لضوابط ومعايير عامة وخاصة .. وذلك بهدف ضمان قدرة وكفاءة من سيعين للوظيفة .. وكما نعلم ان الآلية السابقة في التعيينات بالمراكز والوظائف القيادية إرتكزت في أغلب الأحوال على المحاصصة الفئوية والحزبية او الجهوية والقبلية ... وتحت اعدار شتى.. بما فيها إختيار أعضاء السلطة التنفيذية واغلب المؤسسات الأخرى.. بإستثناء المنظومة القضائية والتي تخضع لضوابط خاصة ،

وبهذا نقول أن المعايير العادلة و العلمية للإختيار قد تتلخص في التالي :

- بالإضافة للسن واللياقة الصحية والأهلية وغيره من الاشتراطات القانونية .. يبقى شرط الجنسية الليبية أمر اساسي ومهم للوظائف العليا .. ولا يجوز تنصيب موظف لا يحمل الجنسية (المادة رقم 5 من قانون الجنسية الليبي رقم 24 لسنة 2010 الذي يقضي بسقوط الجنسية الليبية عن أي مواطن تحصل على جنسية دولة أخرى ما لم يتحصل إذن من الجهة المختصة في ليبيا) مما يرسخ مبداء الولاء للدولة والوطن وخصوصا المناصب ذات الطبيعة الأمنية والعسكرية

- المؤهل العلمي الجامعي أو ما يعادله .. ويكون بنفس المجال المطلوب للمنصب او الوظيفة المرشح لها .

- الخبرة العملية في نفس المجال.. وتحدد بالسنوات وأقلها عشرة سنوات.. وقد يضاف ايضا ضرورة تقديم رؤية مكتوبة لما قد يقدمه للمنصب المرشح له وهو ما يؤكد الدراية والإلمام .

- وظائف ذات طبيعة خاصة وقيادية يراعى فيها الحصول على مؤهلات داعمة للوظيفة مثل

الوزراء يفضل أن يتحصل على مؤهل في مجال الدبلوماسية بالإضافة للمؤهل الرئيسي .

- وظائف يشترط فيها عدم الزواج بالأجنبية وذلك لأن بعض الدول تمنح مزايا خاصة لزوج المواطنين

- بعض الوظائف الخاصة مثل السلك الدبلوماسي لها شروطها الخاصة وتتعلق ايضا بموافقة اطراف أخرى مثل السفراء و المبعوثين الدوليين .

- (ما تم طرحه يتفق مع الباب الثالث والخاص بنظام الحكم المادة 113 والباب الثاني عشر المادة 192 احكام عامة من مشروع الدستور)

2)- الآليات والشروط التي تسمح بتعزيز وحدة ونزاهة وحيادية المؤسسات الوطنية الليبية السيادية على غرار البنك المركزي والمؤسسة الوطنية للنفط .

الوحدة والنزاهة والحيادية شرط أساسي و طبيعي لأي مؤسسة سيادية او غير سيادية وباعتبار هاتين المؤسستين لهما طبيعة خاصة وحساسة سنتناول كل منهما على حدة

- اولاً المؤسسة الوطنية للنفط

هناك من يقول أن من باب أولى أن تكون وزارة مستقلة وقد تجمع معها قطاعات اخري في مجال الطاقة او يكون هناك مجلس أعلى للطاقة ويكون مقر الوزارة في العاصمة والمؤسسة بالمنطقة الشرقية أو العكس

أما عن النزاهة فيجب تفعيل منظومات الرقابة الداخلية والخارجية ..و يتم من خلالها متابعة نشاط المؤسسة بالكامل وبما فيه الإدارة والحوكمة بشكل عام ..بالإضافة للتعاقد مع العملاء والموردين والتأكد من إتباع اللوائح والقوانين والتشريعات النافذة ، وبالتأكيد أن غياب الدور الرقابي للبرلمان في الوقت الحالي يعطل المحاسبة والمسائلة ،

كما أن الشفافية ونشر البيانات والمعلومات بشكل دوري ..وقفل الميزانيات العمومية للمؤسسة والشركات التابعة لها في المدة المحددة قانونا .. ضمان للنزاهة والوضوح والشفافية .

هناك أيضا بعض الأفكار الإدارية والفنية التفصيلية تتعلق بملكية شركات الإنتاج والإستخراج التابعة للمؤسسة لضمان عمل إدارتها بإستقلالية .. وآليات صرف الميزانيات لها بحيث تكون جزء او نسبة من إيرادها وليس بنظام الموازنات وكذلك شركات الخدمات والتي يجب تعمل جميعها بشكل تجاري وليس بنظام الموازنات

- ثانيا مصرف ليبيا المركزي

الإنقسام السياسي وغياب الدور الرقابي لمجلس النواب وعدم صدور قانون ينظم الميزانية

بالإضافة إلي تعطل موارد الدولة بسبب قفل النفط لسنوات كل هذا أثر بشكل رئيسي على أداء مصرف ليبيا المركزي ،

وكما نعلم أن مصرف ليبيا المركزي قام بتقديم برنامج إصلاحى إرتكز في تفعيله على ضرورة رفع الدعم المالي للمحروقات وغيرها و زيادة معدلات إنتاج النفط ،

ولكن توحيد المصرف المركزي لا تكون إلا بتفعيل مجلس إدارته وقيامه بدوره وفق القانون واللوائح الخاصة به و وقف أسلوب الإدارة الحالي والذيعتمد على الفردية وإحتكار القرار .

ولضمان النزاهة ضرورة الإلتزام بنشر التقارير الدورية وتفعيل نظام الرقابة الداخلية والبرلمانية

(يتفق مع المادة 168 الباب الثامن والخاص بالنظام المالي للدولة من مشروع الدستور)

- تعزيز دور منظمات المجتمع المدني المهتمة بمجال مكافحة الفساد والشفافية

- إنشاء مجلس مالي إقتصادي يجمع بعنونه كل من مصرف ليبيا المركزي و وزارة المالية والإقتصاد وديوان المحاسبة وعضو عن مجلس النواب وهيئة الرقابة الإدارية و ممثل عن الجهاز القضائي يتولى بحث ودراسة المواضيع ذات العلاقة .

(3) المعايير التي يجب أخذها في الاعتبار في توزيع الموارد الحكومية و صرف الموازنات .

لا تتحقق العدالة في توزيع الثروة إلا بتقديم الخدمات الأساسية ... من صحة وتعليم و مواصلات وإتصالات وغيرها للمواطن بأي بقعة من الدولة الليبية.. وكذلك لتحقيق العدالة ضرورة وجود ضوابط في نظام المرتبات لمنع التفاوت الجسيم في المرتبات .. وإيجاد منظومة ضريبة تضمن للدولة تحصيل الرسوم الضريبة من الشركات المحلية والأجنبية ومن المهم أيضا حماية حقوق الأجيال القادمة بنسبة من إيرادات الدولة تحدد بنص دستوري

(يتفق مع البند 169 الباب التاسع ملكية الثروات الطبيعية من مشروع الدستور)

وأهم معايير توزيع الميزانيات تتلخص في التالي :

- التعداد السكاني

- اولوية القطاعات

- إعادة الإعمار

- حماية السيادة والثروات

(4) الآليات التي يمكن تطويرها بهدف حماية الموارد والثروات الوطنية الليبية من الغاز والنفط والأصول والإستثمارات السيادية من النهب وسوء التصرف والإستغلال الفئوي او السياسي .

لعل الإلتزام باللوائح وتطبيق القوانين وأهمها قانون العمل والقانون التجاري و تفعيل القضاء وتسريع الفصل في القضايا بفصل القضاء الإداري والتجاري عن القضاء الأحوال المدنية والجنايئة وتطبيق العقوبات على المخالفين

وقد ينشاء جهاز خاص لتقييم ومتابعة أداء المؤسسات .. تتمح له صلاحيات إستثنائية في الإطلاع على الإجراءات و القرارات و أعداد التقارير عن المخالفين وإحالتها للجهات المختصة...و يعمل بالتوازي مع راسة الحكومة او مكتب الرئيس وتخضع له كافة الوزارات والهيئات التابعة للدولة .

ومن الضروري أيضا عند تعيين القيادين التأكد رصد تبعياتهم للجماعات او التنضيمات والكتل السياسية وعدم ترك الفرصة لهذه الفئات التحكم في مورد من موارد الدولة او السيطرة على مؤسساتها

5 تطوير القطاع الخاص بما يتوافق مع المصلحة الوطنية الليبية

يعتقد الكثيرون أن القطاع الخاص أكثر نجاحا من القطاع العام بإعتباره يحقق أرباح وبشكل دائم تقريبا وإنه أكثر قدرة على التنظيم والإدارة من خلال إنضباط الموظفين والتزامهم ولكن الحقيقة ان القطاع الخاص أكثر قدرة ومرونة على التحايل على القوانين ولعل قصص فساد افعتمادات التي حصلت مؤخرا أكبر دليل ولا يمكن أن تحدث أبدا على مستوي القطاع العام وكما إن أخلاقيات الموظف هي سلوك شخصي وإلتزام ذاتي ليس إلا ، و القطاع العام يعاني من صعوبة التحكم في الموظفين خصوصا بعد فبراير وذلك لتعطل منظومة العقاب في حين أن القطاع الخاص يستطيع التخلص من أي موظف غير ملتزم في نفس اللحظة ،

من أهم عوامل متطلبات نجاح القطاع الخاص هو بناء ثقة مع الحكومة ووالإبتعاد عن صدور القرارات الفجائية والشفافية الكاملة في الحصول على المعلومة وتسهيل الإجراءات وتقليصها إلى أقل حد ممكن

إلتزام الحكومة بوضع السياسات الاقتصادية العامة من خلال أجهزتها المختصة وإعلانها للمعنيين

أما عن كيفية التطوير فهناك العديد من البرامج والآليات المتطورة والتي تتحكم في علاقات مشاركة بين القطاع العام والخاص منها PPP,POD والتي تقسم عناصر المشاركة بين الإدارة والتشغيل و التمويل وكما يجب إقحام القطاع الخاص في البرامج الإنتاجية والخدمية والملاحظ أنها تركزت في الوقت الحالي على أعمال التجارة فقط .

دعم برامج والمشروعات الصغرى والمتوسطة وتوفير بيئة إقتصادية و تمويل وتدريب وتأهيل .

إعداد وإلقاء: م. عبد الرحيم علي الشيباني

طرابلس